التنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية تمدد إضرابها لمدة سبعة أيام

قابلة للتمديد: من 27 يناير إلى 2 فبراير 2014 بأشكال نضالية تصعيدية ونوعية تحت شعار:

" الزحف إلى الرباط لإنجاح الإضراب.. وفاء للمعتقل والمصاب"

بيان اللاعودة، رقم: 10

اعتبارا لمشروعية المطالب العادلة للتنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية التي خاضت من أجل ذلك نضالات سلمية وحضارية غير مسبوقة.

وحيث إن وزارة التربية الوطنية تنهج لحد الآن سياسة الآذان الصماء، وتناور بتكتيكات البلاغات الصحفية الملغومة، دون أن تستمد روح الدستور القاضي باحترام حقّ الإضراب وحقّ المساواة بين مواطني بلدنا الحبيب، في قضية تهم جوهر التربية والتكوين.

وحيث إن وزارة الداخلية قد استمرت بالتوازي مع ذلك، في الاعتداء على أبسط حقوق الاحتجاج، بإجهاضها للتظاهر السلمي، ونهجها لأساليب وحشية، لا تمت بأي صلة للخطابات الرنانة التي تروجها الجهات الرسمية، بل إن هذه الوقائع تدل بوضوح على استمرار أزمنة القمع التي آمن البعض بزوالها.

ومادامت الحكومة مسؤولة بشكل مباشر عن كل المجازر التي تقع، وهي تتفرج تاركة الاحتقان يزداد يوما بعد يوم، في مقابل أن تقوم بما يلزم من أجل إيجاد مخرج عادل مبني على الحوار، وحس المسؤولية التاريخية والوطنية؛

تعلن التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الماستر للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

- إدانتها لمختلف أشكال القمع الهمجي والحملات البوليسية ذات الطابع التعذيبي السادي التي طالت الأساتذة المشاركين في المسيرات والوقفات السلمية والقانونية للتعبير عن رفضهم لسياسات الوزارة فيما يخص تدبير ملف الترقية وتغيير الإطار بالشواهد. وعزمها على تحريك المتابعات القضائية والحقوقية ضد كل الذين قاموا بتعذيب الأساتذة وإهانتهم وعلى رأسهم المسؤول "الأمني" المسمى"ح.ز"...

- استنكارها الشديد للاعتقالات التي طالت عددا من الأساتذة، واستهجانها لفحوى التهم الموجهة إليهم وكأنهم مجرمون حقيقيون.

- استغرابها الشديد من موقف بعض النقابات خلال وبعد "الحوار الاجتماعي"، حيث جعلت من نفسها عبدا لمشيئة الوزارة المخالفة لكل المبادئ والأعراف القانونية التي يجري بمقتضاها تدبير مثل هذه الملفات. ودعوتها لهذه الإطارات بالعودة إلى موقعها الطبيعي من جديد للاصطفاف إلى جانب الشغيلة التعليمية، وإلا فإن للتاريخ دروسا يعلم مآلاتها ألو الألباب...

- رفضها الشديد للإجراءات الزجرية التي أقدمت عليها الوزارة من اقتطاعات وانقطاعات عن العمل وإنذارات تهديدية... للنيل من صمود المحتجين والمضربين. ودعوتها هذه الأخيرة إلى إلغاء كل القرارات الغير مسؤولة والغير قانونية فورا...

- رفضها المطلق للمباراة موضوع المذكرة رقم 561-18 بتاريخ 2013/11/19 المكرسة لقرار وزير التربية الوطنية المجحف رقم 13-1328 بتاريخ: (2013/03/13)، المكرر لمقتضيات المرسوم رقم 623.11.2 المؤرخ في 2011/11/25 الهادف إلى الزحف على المزيد من مكتسبات الشغيلة التعليمية.

- حقها في الترقية وتغيير الإطار بشهادة الماستر أو ما يعادلها دون قيد أو شرط، مع احتساب الأثر المالي والإداري من تاريخ الحصول على الشهادة بالنسبة لكافة الأطر الخاضعين للمرسوم رقم 2.02.854 الصادر في 10 فبراير 2003 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية كما وقع تغييره وتتميمه.

- تحيتها للإطارات النقابية الصامدة والمكافحة على دعمها الميداني والمعنوي لنضالاتنا، ودعوتها كل الغيورين لاتخاذ ما يلزم من تدابير مستعجلة لوقف القمع، والتنديد به، وتحقيق كل المطالب العادلة والمشروعة للتنسيقية.

- إحاطتها الرأي العام الوطني وعموم الشغيلة التعليمية بمقاطعة إجراءات تسليم النقط وحراسة وتصحيح الامتحانات، وتحميلها لكل من الوزارة والحكومة مسؤولية ذلك.

- مناشدتها كل الأساتذة الشرفاء الذين عبؤوا مطبوع مباراة العار، من أجل الإسراع إلى سحب ملفاتهم لضمان أخذ حقهم كاملا.

- تمديدها الإضراب لمدة سبعة أيام قابلة للتمديد، أيام : 27 و28 و29 و30 و31 يناير و1 و2 فبراير 2014 بأشكال نضالية تصعيدية ونوعية تحت شعار: " الزحف إلى الرباط لإنجاح الإضراب.. وفاء للمعتقل والمصاب".

وفي الأخير ندعو كل المناضلات والمناضلين إلى المزيد من الصمود والتكتل لإنجاح هذه المحطات النضالية، وذلك عبر الإضراب والتواجد الفعلي في الرباط. ونؤكد استعدادنا للقيام بخطوات نضالية نوعية وغير مسبوقة إيمانا منا بعدالة مطالبنا.

وعاشت التنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية مكافحة ووحدوية ومستقلة وديمقراطية.